الشمول المالي كآلية لتحقيق الإستقرار المالي – تجربة المملكة العربية السعودية–

Financial inclusion as a mechanism to achieve financial stability - the - experience of the Kingdom of Saudi Arabia

أحمد خروبي لقواس[1]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، a.kharroubilakouas@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام :2022/10/03 تاريخ القبول:2022/11/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع الشمول المالي ودوره في تحقيق الإستقرار المالي، ولتحقيق ذلك تم التركيز على أساسيات الشمول المالي المحددة لطبيعة وآليات وقنوات تأثيره في الإستقرار المالي، حيث تم التطرق إلى تجربة المملكة العربية السعودية كونها من التجارب الرائدة في هذا المجال من خلال عرض لمؤشرات الشمول المالي في المملكة خلال الفترة 2010–2019. *وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة طردية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي، كما وتوصي الدراسة بضرورة إدراج الشمول المالي كهدف استراتيجي لحكومات الدول العربية والجهات الرقابية، مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي.*

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الإستقرار المالي، المملكة العربية السعودية.

تصنيفات JEL : G20، F36.

Abstract:

The purpose of the study is to shed light on the topic of financial inclusion and its role in achieving financial stability. During a presentation of financial inclusion indicators in Saudi Arabia from 2010 to 2019. The study came to several conclusions, the most important of which is that there is a direct relationship between financial inclusion and financial stability. The study also recommends that Arab governments and regulatory bodies include financial inclusion as a strategic goal, with the goal of achieving integration between financial inclusion and financial stability.

Keywords: Financial inclusion; Financial stability; Kingdom of Saudi Arabia**.**

JEL Classification Codes: G20, F36.

المؤلف المراسل: أحمد خروبي لقواس: a.kharroubilakouas@univ-chlef.dz.

1. المقدمة:

في ظل التطورات العالمية التي أدّت إلى زيادة حدّة المنافسة بين المؤسسات المالية، تسعى دول العالم في الوقت الراهن لإشراك كافة شرائح المجتمع في منظومة الاقتصاد والنظام المالي، تجسيداً لمفهوم الشمول المالي الذي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصاً الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة، وأيضا لتفادي لجوء هذه الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف، والتي لا تخضع للرقابة والإشراف، ولن يؤدي إشراك الناس في القطاع المالي الرسمي إلى تحسين معيشتهم وحسب، ولكنه يساهم أيضا في سلامة الأنظمة المالية ذاتها، فالأزمة المالية العالمية ألقت الضوء على هشاشة الأنظمة المالية وأهمية الربط بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل لسياسات الشمول المالي دور في دعم وتحقيق الاستقرار المالي من خلال تجربة المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تطرقها لأبرز الأهداف التي تسعى النظم المالية لتحقيقها، ألا وهي نشر وتعميم الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد من أجل تحقيق الإستقرار المالي، والذي بدوره ينعكس إيجابا على الوصول للتنمية في بعديها الإقتصادي والإجتماعي.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهوم الشمول المالي؛
- إبراز العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي؛

– تحليل وتقييم واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، وإبراز الركائز الإستراتيجية التي تسعى من خلالها المملكة إلى تطوير قطاعها المالي؛

منهجية الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي، وذلك بالإستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي إعتمدناه في تحليل التقارير والمؤشرات المالية الرسمية لدراسة واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

2. الإطار المفاهيمي للشمول المالي:

أصبح الشمول المالي يكتسي أهمية كبيرة على الصعيد العالمي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث يعتبر عاملا أساسيا لتحقيق التنمية، وهذا لكونه يهدف لإشراك جميع الأفراد في القطاع المالي.

1.2. تعريف الشمول المالي:

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي والعادل، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، وهذا من أجل تعزيز الرفاه المالي وتحقيق الاندماج الاجتماعي والإقتصادي (خليلي، 2018، صفحة 03).

"عرفه البنك الدولي على أنه إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة، تلبي احتياجاتهم، المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين، ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 747).

كما عرفته مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) "على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات

المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (حسيني، 2020، صفحة 100).

الشمول المالي هو إمكانية حصول جميع الأفراد والمنشآت على الخدمات والمنتجات المالية التي يحتاجونها بأسعار معقولة وفي الوقت المناسب وبالكيفية المناسبة.

2.2. أبعاد الشمول المالي:

لقد تطور مفهوم الشمول المالي في السنوات الأخيرة ليشمل أربعة أبعاد رئيسية نذكرها فيما يلي (شنبي و بن لخضر، 2018، الصفحات 109- 111):

1.2.2. الوصول إلى الخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

2.2.2. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام خلال فترة زمنية معينة.

3.2.2. جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، وهو بعد غير واضح حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية (التكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك، والكفالات المالية وشفافية المنافسة في السوق).

3.2. أهمية الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية ستنعكس إيجابا على درجة تطور وعمق القطاع المالي والمصرفي من جهة، وعلى النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي

والمالي من جهة أخرى (حمدوش، 2020، صفحة 04). ويمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي فيما يلي (بن عيشوبة، 2018، الصفحات 48- 49):

1.3.2. تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، لأن زيادة الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدول.

2.3.2. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: يوجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل كما يساهم في توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

3.3.2. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: إن تحسن قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية (محفوظ و حيدوش، 2018، صفحة 04).

4.3.2. الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية (بوعافية و بن قيدة، 2018، صفحة 94).

4.2. أهداف الشمول المالي:

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آلية مشتركة وموحدة، تنامي المنافع المتأتية جراء الشمول المالي (بن موسى و قمان، 2019، صفحة 04). وترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والبنك الدولي أن بناء

نظام شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي، ويمكن حصرها فيما يلي (إليفي و بلغالم، 2018، صفحة 05):

– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

– تشجيع الأفراد على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم.

– تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.

– الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وإمكانيات وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة.

– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي (عبد طه الشرفاء و بدر عجوز، 2019، صفحة 07).

5.2. الركائز الأساسية لتعزيز مفهوم الشمول المالي:

تتمثل ركائز الشمول المالي فيما يلي:

1.5.2. دعم البنية التحتية المالية: يعد توفير بنية مالية تحتية قوية، لتلبية متطلبات الشمول المالي، أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، وهذا من خلال تحديد أولويات تجهيز البنية التحتية المتمثلة فيما يلي (حسيني، 2020، صفحة 100):

– توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من أولويات.

– تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات.

– تطوير نظم الدفع والتسوية القومية، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية.

– العمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول.

2.5.2. الحماية المالية للمستهلك: يجب إتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية والذي يوضح دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح، وذلك من خلال وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وهذا من خلال (بهوري، 2019، الصفحات 164- 165):

– توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية.

– توفير آلية لمعالجة الشكاوي والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية.

– تحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

3.5.2. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: ويكون هذا من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المالية المقدمة وتعزيز المنافسة، من أجل الوصول إلى الفئات الهشة والمؤسسات الصغيرة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي (بوعافية و بن قيدة، 2018، صفحة 95).

4.5.2. التثقيف المالي: يكون من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، بهدف إيجاد نظام تعليم مالي متكافئ، والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح المجتمع (إليفي و بلغالم، 2018، صفحة 06).

3. علاقة الاستقرار المالي بالشمول المالي:

هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، بحيث أنه لا يمكن تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة مالياً (فلاق، حمدي، و صليحة، 2019، صفحة 05).

1.3. تعريف الاستقرار المالي:

عرفه صندوق النقد الدولي على أنه قدرة النظام المالي على التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية، وتوجيه النشاطات الاقتصادية نحو الفعالية المثلى، وتحديد وتقييم وتنويع وإدارة المخاطر المالية، وضمان قابليته على أداء وظائفه الرئيسية في ظروف الصدمات الخارجية أو في ظل تراكم الإختلالات المالية والاقتصادية (العراقي و النعيمي، 2018، صفحة 108).

هو القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، والمتكون من المؤسسات المالية (البنوك ، شركات التأمين، والمؤسسات المالية الأخرى)، والأسواق المالية (أسواق رأس المال وأسواق النقد)، بالإضافة إلى البنية التحتية والتي تعتبر أهم مكونات هذا المزيج، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، هذا وتعمل جميع هذه المكونات لخلق البيئة المالية (كركار، 2020، صفحة 367).

2.3. أهمية الاستقرار المالي ومتطلبات تحقيقه:

يعتبر الاستقرار المالي أحد أهم الأركان الأساسية في تهيئة البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي وبالتالي تحريك النشاط الاقتصادي، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالموازنة العامة للدولة، والذي ينظر لها باعتبارها برنامجا لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، وكذلك باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية وذلك في إطار خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (بن مخلوف، 2016، صفحة 173). ويمكن تحقيق الاستقرار المالي من خلال العناصر التالية (خليلي، 2018، صفحة 07):

- تحقيق التوزيع الفعال للموارد حسب المناطق الجغرافية.
- كفاءة تقييم المخاطر المالية وتحديدها وإدارتها.
- استمرار القدرة على أداء الوظائف الرئيسية للنظام المالي حتى في حالة التعرض للصدمات الخارجية وتراكم الإختلالات.
- توفير الحماية الكافية للمودعين.
- دعم استقرار الأسعار من خلال السياسة النقدية.

– توفير التسوية الفورية للمعاملات المالية.

3.3. مظاهر انعدام الاستقرار المالي:

يوجد العديد من المظاهر التي تشير إلى غياب الاستقرار المالي أهمها (بوهريره، 2018، صفحة 37):

1.3.3. الانهيار المالي: هو ما يتعلق بانهيار سوق الأوراق المالية، حيث توفر الأسواق الثانوية السيولة اللازمة لحاملي هذه الأوراق، وكما هو الحال في المصارف فإذا رغب مستثمر ما أن يقوم بتحويل أصوله إلى سيولة، في أوقات التوتر فإن هذا سيؤدي إلى إنهيار في أسعار هذه الأوراق المالية مما يؤدي إلى أزمة قد تعصف بالنظام المالي.

2.3.3. اضطراب وعدم استقرار الأسعار: على المستوى الكلي يمكن أن يأخذ مستوى استقرار للأسعار في شكل ارتفاع مستمر للأسعار (التضخم)، أو أن يكون في شكله المعاكس أي هبوط شديد ومستمر (الانعكاس في الأسعار)، ولكل منهما آثار سلبية على الاقتصاد والنظام المالي.

3.3.3. الذعر المصرفي: عندما يعرف الجمهور أن أحد المصارف أو بعضها في أزمة، يسارع إلى سحب ودائعه من المصارف السليمة أو المصابة، فتقل احتياطيات المصارف مما يتسبب في أزمة سيولة (حناش و مرابط، 2020، صفحة 231).

4.3. أسباب عدم الاستقرار المالي:

تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي فيما يلي (بوهريره، 2018، صفحة 36):

1.4.3. العوامل الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية: تتمثل في سوء تدفق المعلومات الأمر الذي من شأنه أن يعيق كفاءة أداء أسواق المال، ويحدث هذا التباين في المعلومات حين يكون لدى أحد الأطراف معلومات أكثر عن الأطراف الأخرى بشأن حجم المخاطر المحتملة وحجم العوائد المتوقعة.

2.4.3. وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة في المصارف: إن وجود السياسات الاحترازية الغير مستقرة والغير متناسقة يؤدي إلى حدوث أزمات نظرا لتعارض تلك السياسات الاحترازية مع المصارف المركزية والذي يؤدي بدوره إلى عدم استقرار مالي.

3.4.3. مشكلة التكوين والتأطير المصرفي: نقص الخبرة والتكوين بالنسبة للعاملين في المصارف من العوامل التي تؤدي إلى انعدام الاستقرار المالي.

4.4.3. المخاطر المصرفية الكثيفة: توجد مشكلات تتسبب فيها المصارف عند إدارتها للقروض، فكلما اعتنى المصرف وركز على القروض ضعيفة المردودية، قد يفشل في تحقيق أهدافه ويتحمل مسؤولياته عن كل الخسائر الناتجة.

5.3. علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي أو قطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية، التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي وتغيير بنيته ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشئت أو توسعت في الأسواق الجديدة (العربي، 2015، الصفحات 06- 08).

كما أن هناك ثلاث قنوات رئيسية يمكن للشمول المالي من خلالها أن يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي فالقناة الأولى تكون من خلال التنوع الأكبر في الموجودات المصرفية الناتج عن ارتفاع مستويات الائتمان في الشركات ذات الأحجام الصغيرة وهو ما يحد من المخاطر الإجمالية لمحافظ البنوك الإقراضية، في حين تتمثل القناة الثانية بزيادة عدد الإدخارات الصغيرة التي تعمل بدورها على توسيع قاعدة الودائع وترفع من مستويات استقرارها، وهو ما يقلل بالتالي من اعتماد المصارف على التمويل غير الأساسي الذي يميل عادة إلى أن يكون أكثر تقلبا خلال الأزمات مما يقلل من المخاطر الدورية، أما القناة الثالثة فتتعلق بمساهمة المزيد من الشمول المالي وبصورة فعالة في تحسين كفاءة انتقال أثار السياسة النقدية وهو ما يعد أحد العناصر الإيجابية المؤثرة في الاستقرار المالي (العراقي و النعيمي، 2018، صفحة 110).

ويساهم الشمول المالي في إدارة المخاطر من خلال احتواء فئات واسعة من المستبعدين مالياً وتعيد إدماجهم ضمن النظام المالي الرسمي وتضمن انخراطهم في عملية التنمية، كما يعمل هذا الاحتواء على تقليل مخاطر تبييض الأموال والفساد المالي وتمويل الإرهاب، ومن ناحية أخرى يمكن للتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها سياسات الشمول المالي أن تخلق المزيد من المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية بما يخدم النظام المصرفي مع مواجهة المخاطر الناشئة عن هذا التحول المالي الرقمي (حمدوش و بوزانة، 2021، صفحة 79).

4. تجربة المملكة العربية السعودية في تحقيق الشمول المالي:

يعتبر تطوير القطاع المالي وزيادة نسبة الشمول المالي من الأهداف الرئيسية للمملكة العربية السعودية، وهذا من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة صلابة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي من أجل مواجهة الصدمات التي تتعرض لها المملكة.

1.4. الاستقرار المالي في المملكة العربية السعودية:

فيما يخص التطورات المتعلقة بإصدار التشريعات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بالعديد من المبادرات لتحقيق الاستقرار المالي نذكرها فيما يلي (العربي، 2019، الصفحات 17- 18).

1.1.4. مبادئ التمويل المسؤول: قامت مؤسسة النقد بإصدار مبادئ التمويل المسؤول والتي تهدف إلى ترشيد عملية تمويل قطاع الأفراد وتعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي.

2.1.4. مكافحة الاحتيال في شركات التمويل: تم في عام 2018 إصدار قواعد مكافحة الاحتيال في شركات التمويل بهدف تقديم مبادئ عامة وحد أدنى من المعايير التي على شركات التمويل أن تلتزم بها للكشف عن الاحتيال والحد منه بما يعزز من إستقراريتها وسلامة مراكزها المالية.

3.1.4. مزاولة نشاط الوكالة المصرفية في المملكة العربية السعودية: قامت مؤسسة النقد العربي السعودي في فيفري 2019 بإصدار القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية في المملكة العربية

السعودية وتهدف هذه القواعد إلى توسيع نطاق انتشار الخدمات المصرفية وتعزيز الشمول المالي لأفراد المجتمع الذين لا يتعاملون مع البنوك والذين لا يتمتعون بالقدر الكافي من الخدمات والمنتجات المصرفية.

4.1.4. قواعد الترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين الأجنبية: قامت مؤسسة النقد في شهر ديسمبر 2018 بإصدار قواعد الترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين الأجنبية في المملكة العربية السعودية، باعتبار أن قطاع التأمين يشكل أحد أهم قطاعات الخدمات المالية التي تواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية وتساهم في دعمها والمحافظة على استقرارها، وسعياً من مؤسسة النقد العربي السعودي للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة الطموحة (2030) لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير القطاع المالي.

5.1.4. تطبيق بازل 3: طبقت مؤسسة النقد العربي السعودي قواعد بازل 3 بالكامل والتي تناولت رأس المال، والسيولة والإقراض.

6.1.4. معالجة المؤسسات المالية المتعثرة: تقود المؤسسة عملية سن نظام جديد لمعالجة المؤسسات المالية المتعثرة، وسيطبق مشروع نظام معالجة المؤسسات المالية المتعثرة في المملكة على جميع المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة.

7.1.4. الحوكمة: تتبع المصارف العاملة في المملكة إطار حوكمة استباقي يتضمن متطلبات ومعايير صادرة عن الهيئات المعنية بوضع المعايير مثل مجلس الاستقرار المالي، ولجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لمراقبة التأمين وغيرها.

2.4. مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:

تعتبر المملكة العربية السعودية من مجموعة دول العشرين (G20)، والتي تسعى إلى تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات وشرائح المجتمع للخدمات والمنتجات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة وبتكاليف منخفضة.

ولمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في المملكة العربية السعودية سنقوم بعرض المؤشرات التي تمثلها الجداول التالية خلال الفترة 2010- 2019.

الجدول 01: عدد البالغين الذين اقترضوا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ خلال الفترة 2010– 2019

السنوات	القيمة	نسبة التغير
2010	167.6	0.25%
2011	172.2	2.76%
2012	159.9	7.15%
2013	167.3	4.65%
2014	172.5	3.11%
2015	167.0	-3.24%
2016	165.4	-0.96%
2017	200.2	21.07%
2018	178.0	-11.10%
2019	139.9	-21.39%

المصدر: (knoema).

نلاحظ من خلال الجدول أنه بالرغم من مساعي القائمين على النظام المالي في المملكة العربية السعودية إلى وصول الخدمات والمنتجات المالية لأكبر عدد ممكن من السكان، إلا أن نسبة الأفراد البالغين الذين يقترضون من البنوك والمؤسسات المالية لا تزال ضعيفة، بل تميزت بالتذبذب والانخفاض خلال سنوات الدراسة خاصة في سنتي 2018 و2019، ويعود ذلك إلى عدم لجوء الأفراد إلى المؤسسات المالية الرسمية للاقتراض، بل يقترضون من الأقارب والأصدقاء، أو حتى من أماكن عملهم.

الجدول 02: عدد البالغين الذين لديهم ودائع لدى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لكل 1000 بالغ خلال الفترة 2010– 2019

السنوات	القيمة	نسبة التغير
2010	706.0	-2.25%
2011	710.9	0.69%
2012	694.4	-2.32%
2013	735.1	5.86%
2014	807.6	9.87%
2015	920.9	14.03%
2016	987.3	7.21%
2017	1047.3	6.07%
2018	1075.6	2.7%
2019	1153.2	7.21%

المصدر: (knoema).

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل عدد الأفراد البالغين الذين يدخرون أموالهم لدى البنوك التجارية في تزايد مستمر، حيث قدر عددهم بالنسبة لكل 1000 بالغ بـ 706 في سنة 2010 ليتزايد هذا العدد طيلة سنوات الدراسة وبنسبة زيادة بلغت 52.26% و63.34% خلال سنتي 2018 و2019 على التوالي، هذا يؤكد محاولة البنوك التجارية على جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها كماً ونوعاً.

الجدول 03: عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف شخص بالغ خلال الفترة 2010– 2019

السنوات	القيمة	نسبة التغير
2010	8.4	0.7%
2011	8.3	-0.96%
2012	8.2	-1.34%
2013	8.2	0.03%
2014	8.5	4.05%
2015	8.6	0.55%
2016	8.5	-0.21%
2017	8.5	-0.34%
2018	8.3	-1.93%
2019	8.2	-2.17%

المصدر: (knoema).

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل فروع البنوك التجارية تميز بالتذبذب خلال سنوات الدراسة حيث قدر بـ 8.4% سنة ،2010 ثم ارتفع في سنتي 2014 و2015 بمعدل 8.5% و8.6 %على التوالي ليبدأ في التراجع خلال السنوات الموالية ويصل إلى معدل 8.2 % في سنة 2019.

الجدول 04: عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف شخص بالغ خلال الفترة 2010– 2019

السنوات	القيمة	نسبة التغير
2010	56.5	5.18%
2011	58.4	3.40%
2012	60.4	3.49%
2013	63.4	4.85%
2014	68.2	7.65%
2015	73.2	7.34%
2016	74.0	1.13%

2017	74.1	0.10%
2018	74.0	-0.19%
2019	73.3	-0.86%

المصدر: (knoema).

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد أجهزة الصراف الآلي قد ارتفع تقريبا طيلة سنوات الدراسة حيث قدر في سنة 2010 بـ 56.5 جهاز لكل 100 ألف شخص بالغ، ليصل في سنتي 2017 و2018 إلى 74.1 و74.0 جهاز على التوالي أي بنسبة نمو بلغت 31.1% في سنة 2017 و نسبة 30.97% في سنة 2018، ولكن عدد الأجهزة تناقص في سنة 2019 بنسبة تراجع بلغت 0.86% عن سنة 2018.

3.4. برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية (رؤية 2030):

1.3.4. الركائز الإستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي: يتطلب بناء قطاع مالي مزدهر يتيح تحقيق أهداف رؤية 2030 وجود ثلاث ركائز إستراتيجية والتي تتمثل فيما يلي (2030، صفحة 34):

- تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص.
- تطوير سوق مالية متقدمة.
- تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الإدخار، وما إلى ذلك).

2.3.4. الأهداف الرئيسية للركائز الإستراتيجية: تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الركائز الإستراتيجية في إطار رؤية المملكة 2030 وهذه الأهداف نلخصها في الجدول التالي:

الجدول 05: ملخص الأهداف الرئيسية للركائز الإستراتيجية

الركيزة الإستراتيجية	الأهداف الرئيسية
تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص	– تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية والمنتجات المعروضة. – بناء بنية تحتية مالية متطورة. – تطوير قطاع تأمين مزدهر لإدارة المخاطر المالية. – تعزيز قدرات العاملين.

تطوير سوق مالية متقدمة	– تسهيل جمع رأس المال من قبل الحكومة والقطاع الخاص. – تقديم منصة فاعلة لتشجيع الإستثمار وتنويع قاعدة المستثمرين. – توفير بنية تحتية آمنة وشفافة (الحفاظ على إستقرار الأسواق المالية). – تعزيز قدرة المشاركين في السوق وتطورهم.
تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار، وما إلى ذلك)	– تحفيز ودعم الطلب المستدام على خطط الإدخار. – الدفع بإتجاه التوسع في منتجات الإدخار والقنوات المتاحة في السوق. – تحسين منظومة الإدخار وتعزيزها. – تعزيز الثقافة المالية.

المصدر: (2030، صفحة 34).

5. الخاتمة:

الشمول المالي من القضايا التي تحضي باهتمام كبير من قبل صانعي السياسات في الدول المتطورة والنامية، باعتباره عنصراً ضروريا لتحقيق الاستقرار في النظام المالي، فهو يؤدي إلى تغيير هيكل النظام المالي ودعم كفاءته، الأمر الذي من شأنه أن يساعد الأفراد على الاندماج ويحسن من قدرتهم على بناء مجتمعاتهم، وبالتالي زيادة القدرة على مواجهة تحديات البطالة والفقر وإرساء العدالة الاجتماعية.

لقد قامت المملكة العربية السعودية بتبني إستراتيجية لتحقيق الاستقرار المالي كان أهم ركائزها هو تعزيز الشمول المالي.

النتائج:

– الشمول المالي يساهم في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، حيث يعزز من قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ما يمكنهم من الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

– الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي من خلال التنويع في الموجودات المصرفية بسبب زيادة الائتمان، وزيادة حجم الودائع، بالإضافة إلى تحسين أثر انتقال السياسة النقدية.

– تسعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة نسبة وصول واستخدام الأفراد للمنتجات المالية وهذا من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل يحفز على الادخار والتمويل والاستثمار.

التوصيات:

– توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل نسبة كبيرة من الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين خاصة في المناطق الريفية، وتنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية وتقديمها بشكل مبتكر وبتكلفة معقولة.

– ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع، والعمل على زيادة الثقة في القطاع المصرفي من خلال تأكيد حصول الزبائن على خدمات ومعاملات عادلة وشفافة بكل سهولة وأمان وجودة عالية وهذا من شأنه أن يعزز من مبدأ الشمول المالي.

– توسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي من خلال السماح للأفراد والمنشآت الذين يفضلون التعامل بالعمليات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

– الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تعزيز ونشر الشمول المالي.

6. قائمة المراجع:

الأطروحات:

بن مخلوف أميرة. (2016). آليات الحكومة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الإستقرار المالي دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.

بوهريره عباس. (2018). دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر في إرساء الإستقرار المالي دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية.

المقالات:

سعدان آسيا، و محاجبية نصيرة. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة الجزائر والمغرب–. *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية ، المجلد 10* (العدد 03)، الصفحات 745– 757.

حناش إلياس، ومرابط محمد. (2020). تشخيص محددات الإستقرار المالي في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية بإستخدام نماذج البانل-. *مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 06* (العدد 02)، الصفحات 228- 242.

حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16* (العدد 02)، الصفحات 97- 114.

بوعافية رشيد، وبن قيدة مروان. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 09* (العدد 01)، الصفحات 90- 105.

بن عيشوبة رفيقة. (2018). صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة الدول العربية-. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 09* (العدد 02)، الصفحات 46- 59.

فلاق صليحة، حمدي معمر، وحفيفي صليحة. (2019). تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الإستقرار المالي في العالم العربي. *مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد 07* (العدد 04)، الصفحات 01- 14.

شنبي صورية، وبن لخضر السعيد. (2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية – تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية-. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 04* (العدد 01)، الصفحات 104- 129.

بن موسى محمد، وقمان عمر. (2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي خلال الفترة 2011- 2017 مع التركيز على الجزائر. *مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي ، المجلد 13* (العدد 03)، الصفحات 242- 261.

كركار مليكة. (2020). الشمول المالي هدف إستراتيجي لتحقيق الإستقرار المالي في الجزائر. *مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10* (العدد 03)، الصفحات 362- 377.

بهوري نبيل. (2019). الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه – دراسة حالة الدول العربية–. *مجلة الإقتصاد الجديد ، المجلد 10* (العدد 03)، الصفحات 160–180.

حمدوش وفاء. (2020). أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي – حالة الدول العربية–. *مجلة أرصاد للدراسات الإقتصادية والإدارية ، المجلد 03* (العدد 01)، الصفحات 01– 18.

حمدوش وفاء، وبوزانة أيمن. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفية العربية. *مجلة دراسات العدد الإقتصادي ، المجلد 12* (العدد 01)، الصفحات 71– 81.

عبد طه الشرفاء ياسر، وبدر عجوز حنين محمد. (2019). دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية تجاه العملاء – دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة –. *المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال ، المجلد 06* (العدد 01)، الصفحات 01– 19.

المداخلات:

العراقي بشار أحمد، والنعيمي زهراء أحمد. (2018). الشمول المالي وأثره في تعزيز الإستقرار المالي في البلدان العربية. *ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثاني*، جامعة جيهان، أربيل.

خليلي فاطمة الزهراء. (2018). الشمول المالي والإستقرار المالي – تجربة الصين–. *ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

محفوظ فاطمة، وحيدوش عاشور. (2018). مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية. *ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة.

إليفي محمد، وبلغالم حمزة. (2018). دور الشمول المالي من منظور مؤشرات الوساطة المصرفية في تعزيز الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000– 2016. *ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة*، جامعة جيلالي بونعامة ، خميس مليانة.

التقارير:

رؤية 2030. *وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2020*.

صندوق النقد العربي. (2015). *أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية العلاقة المتداخلة بين الإستقرار المالي والشمول المالي*.

صندوق النقد العربي. (2019). *تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية*.

مواقع الإنترنت:

العالم, أ. ب. (s.d.). *Knoema*. Consulté le 10 02, 2021, sur إحصائيات دولية وإقليمية وبيانات قومية وخرائط وتصنيفات. https ://ar.knoema.com/atlas